PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**21-March-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Foreign Partners in the Petroleum Sector Are Turning their Backs on Egyptians**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

الشركاء الأجانب فى «قطاع البترول» يديرون ظهورهم لأصحاب الدار

البعض يقوم بسداد التمويل بالجنيه بالمخالفة لبنود الاتفاقيات الموقّعة مع الحكومة

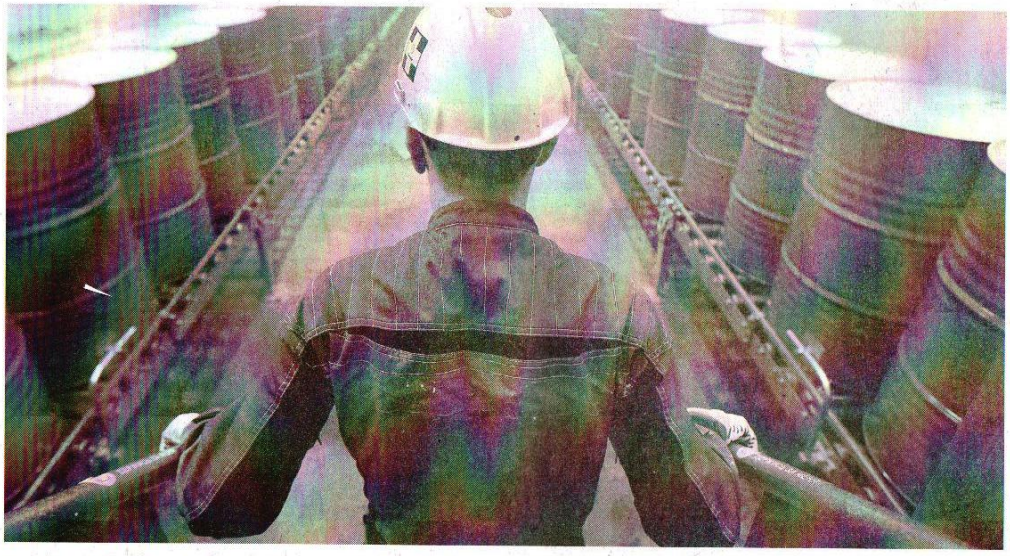

٥ مليارات دولار بالتمام والكمال حصل عليها الشركاء الأجانب فى عام واحد فقط، ورغم الاعتراضات الشديدة على دفع هذا المبلغ فى وقت يعانى فيه قطاع البترول من ظروف مالية صعبة جدًا، خصوصا مع زيادة الطلب على الوقود وتحميل القطاع بأعباء مالية كبيرة متمثلة فى توفير قيمة الشحنات التى يتم استيرادها من الخارج، فإن قيادات قطاع البترول كانوا غاضبين من الاعتراض على سداد مديونية الشركاء، بحجة أن الشركاء توقفوا منذ عام ٢٠١١ عن عمليات تنمية الحقول اللازمة للحفاظ على الخزان الأرضى، وأن سداد جزء من المديونية سيسهم بشكل كبير فى قيام الشريك بعمليات التنمية اللازمة وضخ استثمارات جديدة على عمليات حفر آبار جديدة، إلا أن الواقع ورغم المبالغ التى تم سدادها يقول غير ذلك.

وتعرض «التحرير» بعض المشكلات التى تواجه عمل الشركات، بسبب امتناع الشريك عن القيام بالتزاماته تجاه هذه الشركات، حيث يقوم بعض الشركاء الأجانب بالتوقف عن التمويل إلا فى أضيق الحدود، وهو ما لا يكفى لمتطلبات العمل بنشاط البحث والاستكشاف فى هذه الشركات، ونظرًا لضآلة رأس المال الخاص بتلك الشركات لا تستطيع تحمل أى نسبة مخاطرة تصاحب عمليات حفر الآبار كما تتحمله الشركات الكبيرة ذات رؤوس الأموال، والتى تملك من القوة الاقتصادية والخبرة العملية ما يؤهلها لاحتمال مخاطر الاستثمار فى صناعة البترول، فعلى الرغم من انخفاض سعر الزيت الخام وتذبذبه ما زالت الشركات الكبيرة فقط تقوم بعمليات الإنتاج، أما الشركات الصغيرة فتقوم بخفض حجم التمويل الشهرى، حتى إنه يفى بالكاد بالتزامات العاملين مع إهمال أعمال الصيانة بالآبار وتعليق تنفيذ المشروعات التى يتم إدراجها بالموازنات والتى تم الاتفاق على تنفيذها، وهو ما يكون له أكبر الأثر فى إهلاك الآبار والبنية التحتية للحقول، خصوصا الحقول القديمة واستنزاف المخزون، كما أن بعض الشركاء لا يلتزم بسداد التمويل بالدولار الأمريكى ويقوم بالسداد بالجنيه المصرى بالمخالفة لبنود الاتفاقيات الموقعة مع الحكومة، والبعض الآخر استغل الظروف الحالية لتقليل النفقات من خلال قطع الأرزاق والاستغناء عن عدد كبير من العمالة، مدعيا كثافة العمالة حتى يستطيع الوفاء بالالتزامات المالية لها، ثم يتبعها وقف كل ما يتعلق بالتنمية البشرية لاستقطاع ميزانية التدريب، على الرغم من أن صناعة البترول من الصناعات سريعة التطور التكنولوجى والتقنى والبرمجيات والتى تعتمد على التدريب لزيادة المهارات البشرية بهدف تعظيم الإنتاج.

مثال آخر على تصرفات الشريك، وهو أن البعض منهم يقوم بتأخير سداد مستحقات المقاولين الذين يقومون بتنفيذ الأعمال والتوريدات بالحقول، مما يضطرهم إلى رفع القضايا أو اللجوء إلى التحكيم، وهو ما يعطى انطباعا سلبيًا عن الحالة الاقتصادية التى تؤدى إلى عزوف المستثمرين عن العمل، مما يكون له أكبر الأثر فى انخفاض مصادر الطاقة على الرغم من المجهودات المتواصلة للقطاع، منها على سبيل المثال لا الحصر توقف الشريك عن سداد مستحقات شركة «مصر للبترول» عن السولار التى يتم استخدامه فى الحقول، بحجة أن «مصر للبترول» شركة مملوكة للهيئة والشركاء لهم مديونية طرف الهيئة، وهو ما يتطلب موقفًا حاسمًا من الهيئة العامة للبترول لمنع استغلال الشريك للظروف الحالية، خصوصا أنه استفاد بصورة كبيرة من قطاع البترول المصرى.

مثال آخر يؤكد عدم وفاء الشريك بالتزاماته فى الشركات التى يعمل بها، وهو عدم استغلال الشريك للظرف الحالى المتمثل فى الانخفاض الشديد للأسعار العالمية للزيت الخام فى حفر عدد كبير من الآبار من خلال استغلال الظرف، وهو ما يتسبب فى انخفاض تكاليف الحفر من قبل شركات الخدمات بسبب انخفاض الأسعار، منها أن تكلفة حفر البئر فى الظروف الطبيعية لو وصلت إلى مليون ونصف المليون جنيه، فإنها فى الظروف الحالية تصل إلى أقل من النصف.

على الشريك الأجنبى، خصوصًا فى الشركات الصغيرة، أن يفهم أن قطاع البترول المصرى قطاع واعد ومبشّر، وأن الاستثمار فيه مفيد للشريك، والأمثلة كثيرة على ذلك، وعلى هيئة البترول أن تراجع وبدقة شديدة عقودها مع الشركاء الأجانب ومدى التزام الشركاء بتنفيذ نصوص العقد، وكذلك الجدول الزمنى المحدد لتنفيذ هذه الالتزامات، ومنها بل وأهمها حفر آبار جديدة وزيادة عمليات البحث والاستكشاف.